

الميزانية الوظيفية

يعتبر التسيير المالي من المناهج العلمية أكثر شيوعا لدراسة تطور الحالة المالية للمؤسسة، وإبراز وضعيتها الحقيقية سواء داخليا أو خارجيا، ارتبط ظهوره بأزمة الكساد التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات، ما أدى إلى ظهور وظيفة جديدة ضمن الإدارة المالية تمثلت في وظيفة التسيير المالي كأداة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المختلفة.

1. مفهوم التحليل الوظيفي

جاء التحليل المالي الوظيفي ليتجاوز القصور في التحليل المالي التقليدي (سيولة- استحقاقية) ليقدم تقسيم جديد يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف، حيث يقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات حسب الوظائف، طبقا لذلك المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي مالي يضمن تحقيق مجموعة من الوظائف أهمها: الاستثمار، الاستغلال، التمويل، وبالتالي فإن التحليل الوظيفي مفاده إعادة تصنيف عناصر الميزانية المالية على أساس الوظيفة (تصنيف اقتصادي) التي من أجلها وجد الحساب، دون اعتبار لطبيعة العملية.

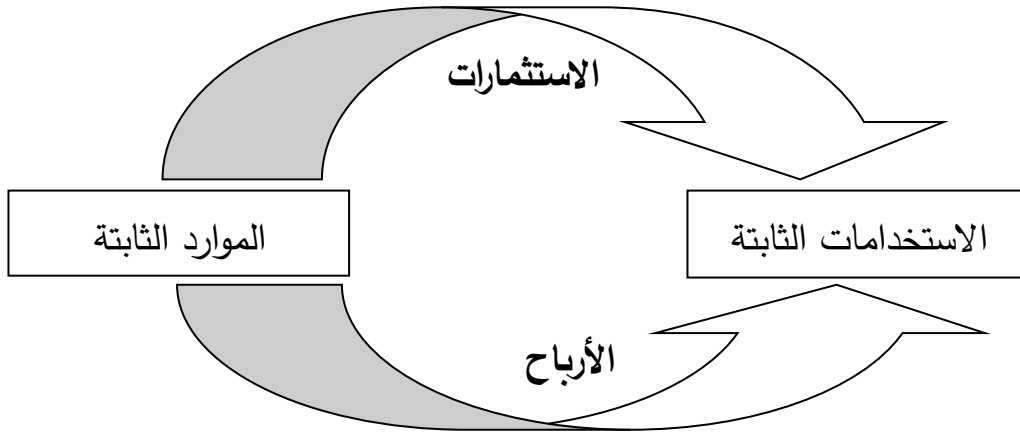
2. أهداف الميزانية الوظيفية

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد واستخداماتها المترابطة منذ نشأة المؤسسة، مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة، حيث أن عناصر الاستخدامات والموارد تقيم على أساس القيمة الأصلية للتدفقات وتصنف على أساس الدورة التي ينتمي إليها المورد أو الاستخدام (معرفة مصدر الأموال ووجهتها) حسب دورتين أساسيتين:

الميزانية الوظيفية

1.2. الدورة طويلة الأجل:

تحدد هذه الدورة هيكل المؤسسة في المدى الطويل، من خلال رفع رأس المال عن طريق اللجوء إلى الموارد التمويلية طويلة الأجل لتحقيق استثمارات تمثل استخدامات ثابتة كالتالي:



- دورة الاستثمار: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول الثابتة التي تكون الجهاز الإنتاجي للمؤسسة ووضع تحت تصرف المؤسسة مختلف تجهيزات الإنتاج وباقي الاستثمارات الضرورية لممارسة نشاط المؤسسة.
- دورة التمويل: تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها، وتضم حسابات الأموال الخاصة والديون المالية مهما كان تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات.

2.2. الدورة قصيرة الأجل (دورة الاستغلال):

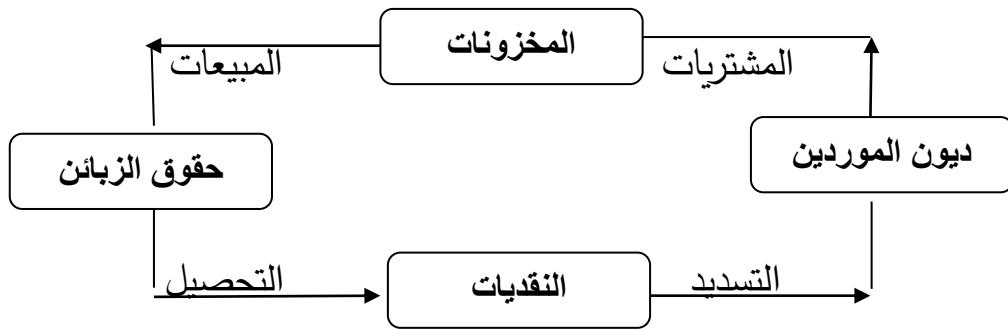
تعتبر ركيزة أساسية في هذا التحليل، تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بدورة الاستغلال (شراء، إنتاج، تخزين و بيع) وهي تمثل الدورة القصيرة، يمكن تعريف دورة الاستغلال من ناحيتين:

الميزانية الوظيفية

- من الناحية المالية: تعرف على أنها شبكة التدفقات المالية التي تؤمن سيرورة تبادلات المؤسسة مع الأعوان الاقتصادية أي كل العمليات التي تدخل من فترة تحويل المؤسسة النقود إلى سلع وخدمات إلى غاية استرجاع النقود.
- من الناحية الاقتصادية: هي مجموعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل بلوغ هدفها الممثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل التبادل.

تختلف فترة دورة الاستغلال من مؤسسة إلى أخرى حسب:

- مدة التخزين: الخاصة بالمواد الأولية أو المنتج النهائي
- مدة سيرورة الإنتاج
- مدة القروض الممنوحة للزبائن: والذي يكون شبه معدوم في المؤسسات التجارية
- عكس المؤسسات الإنتاجية



ملاحظة: أما بالنسبة لدورة الخزينة فهي ناتج التفاعل بين الدورات الثلاث السابقة، وهي الفرق بين رصيد الموارد الدائمة والاستخدامات الثابتة أو الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

الميزانية الوظيفية

3. عناصر ومكونات الميزانية الوظيفية:

يتم إعداد الميزانية الوظيفية على أساس تصنيف اقتصادي بعض تعديل ومعالجة بنود الميزانية المحاسبية لنهاية السنة المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى متعلقة باستغلال المؤسسة، ويتم التعديل وفق بنود أساسية تتمثل في:

- الاستخدامات الثابتة التي تكون دورة الاستثمار
- الأصول و الخصوم المتداولة التي تكون دورة الاستغلال
- الموارد الدائمة التي تكون دورة التمويل
- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل مثل الأموال الخاصة، الديون الطويلة المدى والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر المستقرة.
- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: تتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزونات والزيائن وموارد تمويلها المتمثلة في الموردون والحسابات الملحقة بهم مثل أوراق الدفع.
- مستوى الموارد والاستخدامات خارج الاستغلال: وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا تربط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة ذات الطبيعة الاستثنائية وكل التدفقات المالية التي لها طابع استثنائي.
- مستوى الخزينة: تتضمن المتاحات والموارد تتمثل في الاعتمادات البنكية الجارية

إعادة ترتيب عناصر الميزانية في التحليل الوظيفي يكون حسب وظيفتها، فالديون مثلا لا ترتب حسب درجة الاستحقاقية كما في الميزانية المالية، بمعنى أنه إذا كانت وظيفة هذه

الميزانية الوظيفية

الديون تمويل دورة الاستغلال فتعتبر ديون قصيرة الأجل حتى إذا كانت طويلة الأجل في الميزانية المحاسبية، وإذا كانت وظيفتها تمويل الاستثمارات فتعتبر ديون طويلة الأجل، والتعديلات تمس كل من:

- الاهتلاكات والمؤونات نقص الأصل التي تخص الاستثمارات (التثبيتات) والأصول أخرى مثل المخزون تدمج ضمن الأموال الدائمة
- نتيجة السنة المالية: تضاف كليا إلى الأموال الخاصة قبل التخصيص بغض النظر عما إذا كانت تدمج في الاحتياطات أو توزع على الشركاء، فهي تعتبر كمورد مالي مستقر.
- مؤونات الأخطار : نفس المعالجة في الميزانية المالية.

كما أن دلالة التحليل الوظيفي تأخذ مبدأ أن الهيكله المالية للمؤسسة السليمة تتميز بمدى تغطية الأصول الاقتصادية بواسطة الأصول المالية، وتستعمل فكرة الأصول الاقتصادية عوضا عن فكرة الأصول المحاسبية لأنها تعبر بطريقة أفضل عن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، كما تمول الأصول الاقتصادية بواسطة الموارد المالية، هذه الأخيرة تكون فكرة الأصول المالية التي تعوض فكرة الخصوم المحاسبية. والجدول التالي يوضح الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية

شكل الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة: R_d الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة: E_s (قيم إجمالية) ت. المعنوية، المادية، المالية الأصول ذات طبيعة المستقرة
موارد الاستغلال: R_{ex} مستحقات موردو المخزونات وملحقته	استخدامات الاستغلال: E_{ex} المخزونات الإجمالية ح/ الزبائن و ملحقته
موارد خارج الاستغلال: R_{hex} موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال: E_{hex} حقوق أخرى
موارد الخزينة: (قروض الخزينة) R_t الاعتمادات البنكية الجارية	استخدامات الخزينة: (النقدية) E_t البنك والصندوق

ملاحظة: إعداد الميزانية الوظيفية يكون بالقيم الإجمالية من الميزانية المالية قبل توزيع الأرباح، حيث تستبعد تماما القيمة السوقية ولا تأخذ إلا قيمة الحصول على الأصل.

4. مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

إن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وفق التحليل الوظيفي يكون من خلال:

❖ رأس المال العامل الوظيفي:

إن رأس مال العامل الوظيفي هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة الممول للأصول المتداولة، وهو يسمح بتقييم قدرة المؤسسة على مواجهة خياراتها الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمارات

الميزانية الوظيفية

وسياسة الاستدانة.... وإمكانية المحافظة على جزء من الموارد الدائمة لتمويل دورة الاستغلال. بالرجوع إلى هيكل الميزانية الوظيفية فهو يحسب وفق العلاقة التالية:

$$(R_d - E_s) \text{ الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة الإجمالية}$$

❖ احتياجات رأس مال العامل الوظيفي:

تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وذلك بفعل الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والمالية، وهي تنقسم إلى :

- احتياجات رأس مال العامل الوظيفي للاستغلال BFR_{ex} : وهي الاحتياجات التمويلية الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بسبب عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال، بمعنى يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، يحسب كالتالي:

$$(E_{ex} - R_{ex}) \text{ استخدامات الاستغلال - ديون الاستغلال}$$

- احتياجات رأس مال العامل الوظيفي خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، يساوي:

$$(E_{hex} - R_{hex}) \text{ استخدامات خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : و هو مجموع الرصيدين السابقين.

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

❖ الخزينة الصافية:

الميزانية الوظيفية

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال، وتحسب كما يلي:

$$Tr = FRg - BFRg$$

استخدامات الخزينة - موارد الخزينة ($Et - Rt$)

لكي تكون الخزينة الصافية للمؤسسة متوازنة يجب أن تسمح الموارد الدائمة المتوفرة لها بتمويل الاستثمارات والاحتياجات في رأس المال العامل، أي يكون رأس المال العامل الإجمالي مساويا على الأقل للاحتياجات رأس المال العامل، واعتمادا على مبدأ التوازن الوظيفي فإننا نسجل ثلاث حالات للخزينة:

- الخزينة معدومة يدل على التوازن المالي الأمثل الذي ينتج عن مدى كفاية رأس المال العامل لتغطية احتياجات دورة الاستغلال (تحديد رأس المال العامل المثالي)
- الخزينة موجبة تعني توازن مالي مع تسجيل أموال مجمدة في الخزينة بمقدار الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات من شأنه أن يؤثر سلبا على مردوديتها المالية (تكلفة الفرصة البديلة)
- الخزينة سالبة تدل على عدم وجود توازن مالي في المؤسسة (أزمة السيولة)

5. حالات العجز و الحلول الممكنة الموافقة له:

مما سبق نجد أن أزمة الخزينة تكون إما بانخفاض رأس المال العامل أو ارتفاع احتياجات رأس المال العامل وذلك يعود إلى:

- خسائر مستمرة أدت إلى تدهور الأموال الخاصة ومن تم تقليص فائض في رأس المال العامل، ويكون الحل بـ:

✓ تحقيق مردودية كافية

الميزانية الوظيفية

✓ إعادة تكوين الأموال الخاصة

- خطأ في سياسة التمويل: بسبب زيادة استثمارات جديدة دون أن يقابلها زيادة في الأموال الدائمة مما يؤدي إلى تدهور رأس المال العامل، الحلول الممكنة تكون من خلال:

✓ زيادة الأموال الخاصة أو الديون متوسطة وطويلة الأجل

✓ بيع جزء من الاستثمارات

- انخفاض في النشاط الذي يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل ومن ثم تحقيق خسائر وتدهور الأموال الخاصة، يكون الحل في:

✓ تحقيق مردودية كافية

✓ إعادة تأسيس الأموال الخاصة

✓ تخفيض احتياجات رأس المال العامل الموازي لانخفاض النشاط

- أزمة تنمية بسبب الارتفاع المفاجئ لاحتياجات دورة الاستغلال مقارنة برأس المال العامل والحل يكون بـ:

✓ تخفيض في الاحتياجات

✓ زيادة الأسعار

✓ تقليص مهلة ائتمان الزبائن

✓ تمديد مهلة تسديد الموردين

- ارتفاع كبير في احتياجات الاستغلال ما يعني أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتوجاتها، ما أدى إلى ارتفاع المخزون وتمديد مهلة تسديد الزبائن لإقناعهم بالشراء، الحلول الممكنة في هذه الحالة:

✓ محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن

✓ التفكير في مستقبل المنتج